كلية : التربيه الاساسية /حديثة

القسم او الفرع :التأريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : حنين رافع عودة

اسم المادة بالغة العربية : مشكلات عربيه معاصرة

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Arabic problems

اسم الحاضرة الثانية باللغة العربية: الادعاءات الايرانية في الجزر العربية الثلاث

اسم المحاضرة الثانية باللغة الإنكليزية : Iranian allegations in the three Arab islands

...الادعاءات الايرانية في الجزر العربية الثلاث :

كانت الجزر العربية الثلاث تابعة ، منذ منتصف القرن الثامن عشر، العرب القواسم الذين حكموا الشارقة ورأس الخيمة وما يزالون " . وكان القواسم قد بلغوا ذروة قوتهم خلال الاضطرابات والقلاقل التي عمت ايران عقب اغتيال حاكمها نادر شاه في سنة ١٧٤٧، ولذا فإن ملا علي شاه ، وهو عربي كان حاكماً على ميناء بندر عباس وتوابعها في الساحل الشرقي من الخليج العربي، سعى إلى الحصول على مساعدة القواسم لتقوية مركزه لاجل التخلص من الضغط الواقع عليه نتيجة لمطالبته بالاتاوة من أكثر من جهة واحدة وللتهديد الذي كان يتعرض له من قبل ناصر خان حاكم اقليم اللار الايراني. وفي مقابل هذه المساعدة فرض القواسم سيادتهم على ميناء لنجة في الساحل الشرقي من الخليج العربي واقاموا حكماً عربياً هناك، وأصبح شيخ أو حاكم لنجة يحكم الميناء المذكور وجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وصري باسم شيخ القواسم الذي يقيم في ساحل عمان .

استمر الحكم العربي في ميناء لنجة حتى أواخر القرن التاسع عشر تقريباً . وقد شهد الميناء أثناء الحكم العربي ازدهاراً تجارياً إلى حد أن البريطانيين قرروا في سنة ١٨٦٥ تعيين مندوب محلي فيها لرعاية مصالح رعاياهم من التجار الهنود الذين بلغ عددهم مائة شخص قدموا إلى لنجة وأقاموا فيها. في هذا الوقت بالذات كانت الحكومة الايرانية في عهد ناصر الدين شاء تعريف القاجاري (١٨٨٨ - ١٨٩٩) تبدي إعتاماً بانشاء قوة بحرية ايرانية في الخليج .. العربي وتتحين الفرص لفرض سيادتها على الساحل الشرقي منه با في ذلك ميناء لنجة . وعندما توفي الشيخ خليفة بن سعيد القاسمي حاكم لنجة في سنة ١٨٧٤ وتولى الحكم من بعده ابنه علي ، الذي كان قاصرا ، انتهزت الحكومة الايرانية الفرصة وعينتي مديراً للكمارك في الميناء المذكور. وقد ادى فرض الضرائب العالية في تلك السنة الى ظهور أول هجرة للتجار من هناك الى امارات ساحل مان وخلال السنوات التالية كانت هناك حوادث شغب ومصادمات متكررة بين العرب والايرانيين في ميناء لتجة. وفي سنة ١٨٨٧ قررت الحكومة الايرانية وضع حد الاستقلال القواسم هناك، ولذا هاجمت مجموعة من الايرانيين في ١١ أيلول ١٨٨٧ قلعة الشيخ قضيب بن راشد ، الذي تولى حكم لنجة منذ سنة ١٨٨٥ . وقد من الهجوم على حين غرة وتم اعتقال الشيخ قضيب الذي عامله الايرانيون معاملة سيئة. ومع أن العرب عادوا

وشنوا هجوماً خاطفاً على ميناء النجة بقيادة الشيخ محمد بن خليفة وسيطروا على قلعتها وطردوا الحامية الايرانية منها في صيف سنة ١٨٩٨ ، الا ان الحكم العربي لم يستمر هذه المرة سوى اشهر قليلة عاد بعدها الايرانيون واحتلوا لنجة في بداية آذار سنة ١٨٩٩، بعد فرض الحصار عليها برا وقصفها بحراً بواسطة احدى سفتهم الحربية الكبيرة .

لقد أرسل الايرانيون، بعد احتلالهم ميناء لنجة في سنة ١٨٨٢ ، قوة الى جزيرة صري لاحتلالها. وكانت هذه الجزيرة من ممتلكات القواسم لاجيال عديدة . وقد اضطر سكانها العزل الى الاستلام دون مقاومة. ومنذ تلك السنة ثار الجدل حول ملكية الجزر الثلاث بعد ان قدمت الحكومة الايرانية اول مطالبة بجزيرة طنب

لا يحتاج المؤرخ أو الباحث الى جهد كبير لاثبات عروبة هذه الجزر ، فهناك الكثير من الوثائق والوقائع التي تؤكد ذلك. ولنا ان تكتفي بذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر.

في كانون الأول سنة ١٨٦٤ ارسل حاكم الشارقة الشيخ سلطان بن صقر (١٨٣٣ - ١٨٦٦) رسالة إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي الكولونيل لويس پيلي Pelly. اشار فيها بوضوح إلى تبعية جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى له منذ ايام اجداده ، اما ابنه الشيخ سالم بن سلطان (١٨٦٨ - ١٨٨٣) فقد كتب الى الوكيل السياسي البريطاني في الشارقة رسالة في كانون الأول سنة ١٨٧١ ابلغه فيها بانه سوف يمارس سيادته على جزيرة ابو موسى ويمنع اي شخص من استخدامها .. وهناك وثائق ومراسلات اخرى بشان جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى تؤكد بان حاكم ميناء لنجة الشيخ خليفة بن سعيد قد اعتراف بسيادة حاكم رأس الخيمة الشيخ حميد بن عبدالله القاسمي (١٨٩٩ – ١٩٠٠) عليها .

وعندما طالبت الحكومة الايرانية بجزر طنب في سنة ١٨٨٧ ارادت حكومة الهند البريطانية ان تتحرى الأمر فابرقت الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي والوزير البريطاني المفوض في طهران تسأل عن مدى شرعية الادعاءات الايرانية في جزر صري وطنب. وقد رد كلاهما بان هذه الجزر تعود الى شيوخ العرب، أي القواسم ، الذين يسكنون الساحل الغربي من الخليج العربي ويشاركهم في السيادة عليها أقرباؤهم الذي يسكنون الساحل الشرقي منه . كما قام المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في وقت لاحق من سنة ١٨٨٧ بارسال تقرير اخر الى حكومة الهند البريطانية ذكر فيه ان هذه الجزر عربية وغالباً ما كانت ادارتها بيد عرب القواسم وشفع المقيم تقريره بخطاب من الشيخ علي بن خليفة حاكم لنجة كتبه في سنة ١٨٧٧ الى حاكم رأس الخيمة معترفاً - صراحة بان جزر طنب من توابع قواسم ساحل عمان وان ليس لايران اي حق في السيادة عليها او التدخل فيها الا اذا وافق حاكم رأس الخيمة على ذلك. ومن الجدير بالذكر ايضاً ان حاكم الشارقة كان قد احتج في سنة ١٨٨٧ على الاحتلال الايراني الجزيرة صري لكونها تابعة للقواسم. وكان هذا رأي السلطات البريطانية التي فهمت دائماً ان الاشراف الذي كان يمارسه حاكم ميناء لنجة

العربي على جزيرة صري نتج عن وضعه كشيخ من شيوخ القواسم وليس بوصفه حاكما لميناء لنجة . وقد اعقب هذا الاحتجاج مباحثات بريطانية - ايرانية ولكنها توقفت في اب سنة ١٨٨٨ دون التوصل الى نتيجة
وفي مقابل هذه الاثباتات وغيرها عن عروبة هذه الجزر فإن الحكومة الايرانية اعتمدت حججاً واهية في مطالبتها بها وهذه الحجج هي : ؟ - الادعاء بان شيوخ القواسم في لنجة والذين كانوا يحكمون جزر ابو موسى

وطنب الكبرى والصغرى قبل انهاء حكمهم في ١٨٨٧ كانوا من رعايا الحكومة الايرانية، وفي هذا تجادل للحكم الحربي لهذه الجزر منذ منتصف القرن الثامن عشر. ان هناك خارطتين رسمتا في سنتي ١٨٨٨ و ١٨٩٧ على التنالي من قبل الجهات المختصة في حكومة الهند البريطانية ثبتت فيها الوان هذه الجزر باللون الذي رسمت به ايران نفسه علما بان الحكومة البريطانية نفسها عدت ان ماورد في تينك الخارطتين امر غير مقصود مما يؤسف له ، وبانه لا يمكن اعتبار ذلك تصريحاً رسمياً من الحكومة البريطانية بشأن عائدية الجزر وهي لا تجد فيه أية أهمية تذكر. وفيما عدا ما سبق تقدمت الحكومة الايرانية بحجج وهمية اخرى حول موضوع المطالبة بهذه الجزر. فقد ورد في برقية من القائم بالاعمال البريطاني في طهران الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بتاريخ ١٠ كانون الأول سنة ١٨٨٧ ان الحكومة الايرانية تذرعت بحجة أن سكان الجزر كانوا يدفعون الضرائب للسلطات الايرانية وبان لدى حاكم ميناء بو شهر الايراني ايصالات خاصة تثبت ذلك. ولكن بعد قيام المقيم السياسي البريطاني بتحري الأمر لدى حاكم الميناء المذكور اتضح ان ليست هناك اية ايصالات بهذا الخصوص. ليس هذا فحسب بل ان المقيم الايراني اضاف بان جزر طنب لم تكن مأهولة انذاك وتلك حقيقة لا تعرفها الحكومة الايرانية التي تدعي بملكية الجزر وتزعم بان ساكنيها دفعوا الضرائب للسلطات الإيرانية .